دعوى الخلافِ بينَ المُبرِّد وسيبويهِ في ترخيمِ المؤنَّثِ بالهَاءِ

- تَحقيقٌ ونَقْدٌ -

الباحث

مُحمَّد جعفَر محمود الغُريفيّ

الحوزةُ العلميَة في النجف الأشرَفِ

Moh.jafar.alg@gmail.com

The Claim of Disagreement Between l-Mubarrid and Sibawayh Regarding the Softening of Feminine Nouns with the Haa

- Investigation and Critique -

Researcher

Muhammad Ja'far Mahmoud Al-Ghurayfi

The Seminary of Al-Najaf Al-Ashraf

الملخص:-

دراسةٌ تهدفُ إلى تحقيق ونَقْدِ ما نسبَهُ جَمْعٌ من أعلام العربيَّة إلى العالم البصريّ أبي العبّاس المُبرِّد (٢٨٥ هـ) حولَ رأيه في ترخيمِ المؤنَّث بالهاء خلافًا لرأي إمام النحاة سيبويه (١٨٠هـ) لتتوصَّل إلى بيان ألّا خلافَ بين الإمامَين في هذه المسألَة، بل إنّ القولَين يصبَّان في مجرىً واحدٍ إذا ما رُدّا إلى أصولِهما النَّظريّة أو التطبيقيَّة.

يبدأ البَحْثُ - بعد المقدّمتين اللُّغَويّة والاصْطلاحيَّة - بتحرير محلِّ النِّزاع، ومناقشة دعوى مخالفة المبردِ سيبويه، مستندا في ذلك إلى نصوصِهما الأصول، فيتَوصَّلُ - بعدَ التَّحقيقِ - إلى عدَمِ وجودِ ما يُثبتُ الخلافَ، بل إلى وجودِ ما يرفَعُهُ.

ثمَّ يؤكِّدُ البَحثُ نتائجَه باستعراضِ أقوالِ مُدّعي الخلافِ ابتداءً من ابن هِشَام (٧٦١هـ) حتَّى الشِّنقيطيّ المتأخِّر (١٣٣١هـ)، ليتوصَّلَ إلى أنّ الحذوَ الذي جرى في هذه المسألةِ ناتجٌ من دونِ تحقيقٍ أو تتبُّع.

الكلمات المفتاحية: الترخيم، المبرد، سيبويه، خلاف نحوي، تحقيق.

Abstract:

This study aims to investigate and criticize what a group of prominent Arabic scholars have attributed to the Basran scholar Abu al-Abbas al-Mubarrid (d. 285 AH) regarding his opinion regarding the softening of feminine nouns with the letter, Haa , contrary to the opinion of the leading grammarian, Sibawayh (d. 180 AH). The aim is to demonstrate that there is no disagreement between the two scholars on this issue. Indeed, the two opinions flow in a unified direction when they are traced back to their theoretical and practical foundations.

The research begins- after the two linguistic and terminological introductions - by defining the subject of the disagreement and discussing al-Mubarrid's claim that Sibawayh disagrees with it, relying on their original texts. After investigation, it concludes that there is no evidence to support the disagreement, but rather that there is evidence to rebut it.

The research then confirms its findings by reviewing the statements of those claiming the disagreement, beginning with Ibn Hisham (761 AH) and ending with the late al-Shinqiti (1331 AH), concluding that the approach adopted in this matter resulted from a lack of investigation or tracing.

Keywords: tarkhīm (softening), al-Mubarrid, Sibawayh, grammatical disagreement, investigation.

المُقدِّمةُ:ـ

يُعدُّ علمُ النحو أحدَ أهمِّ الركائز الأساسيَّة في فَهْم بنية الحوار العربيّ، وقد كوَّن منذُ نشأته ميدانًا واسعًا للاجتهاد والتقعيد بين العُلماء، حتى اضْطَلَعَ بدورٍ محوريٍّ في صَون ذلك الحوار من آفات التحريف، وشَكَّل أداةً لفهم المعنى بصورةٍ دقيقة، ما جعله عمادًا لا يُستغنى عنه في ميادين التّفسير والحديث والفقه والبلاغَة.

ولعلّ من أبرز الأسماء التي خُصّت بالاهتمام في هذا السِّياق: أبو بِشر المعروف بسيبويه (المتوفّى سنة ١٨٠ هـ على أبعد الأقوال) إمامُ النُّحاة وصاحبُ الكتاب الذي أصبحَ مرجعًا لا يُستغنَى عنه في الدَّرس اللُّغويّ، وأبو العبّاس البصريّ المعروف بالمبرِّد (المتوفّى سنة ٢٨٥هـ) والذي عُرِفَ بدقَّته وتبحُّرِه وسِعة اطّلاعِه حتّى عدَّه كثيرون الوريثَ العلميَّ لمنهج سِيبويه.

وفي سياقِ دراسة قضايا النّحو القديمة، تتردَّدُ في عددٍ من المصادر دعوى الخِلاف بين سيبويه والمبرِّد في ترخيم المؤنَّث بالهاء، وهي قضيّةٌ فرعيّةٌ تنتمي لباب التّرخيم الذي بدوره يرجعُ إلى باب المُنادى، وتُعنى بحذف التّاء من الاسم المنادى كما في (يا فاطمَ) بدلًا من (يا فاطمةَ) حتّى صرَّح جمعٌ من الأعلام أنّ هناك تباينًا في الرأي بين الرَّجُلين في هذه المسألة، ما دفعَ آخرينَ إلى عدِّها موضعَ خلافٍ بين المدرَستَين أو قل: بينَ الرَّجُلَين.

غيرَ أنّ البحثَ الدقيق في نصوصهما الأصليّة، مع فَحْصِ السِّياقات التي وردَت فيها آراؤهُمَا، يدلُّ على أنّ هذا التصوُّرَ قد لا يكونُ دقيقًا، وأنّ ما يبدو في طَبيعَته اختلافًا ظاهريًا بين سيبويه والمُبرِّد هو اتّفاقٌ من حيثُ المضمون، واختلافٌ في الأسلوب أو في زاوية النَّظر إلى القاعدة، بل ربَّما كان رأيُ أحدِهما مُكمِّلًا لرأي الآخَر لا نقضًا لَهُ.

فمن هنا، ينطلقُ هذا البحثُ ليُسلِّطَ الضوءَ على هذه المسألة الدّقيقة، فيسعى إلى تحرير النِّزاع فيها، متتبِّعًا رأي كلٍّ من سيبويه والمبرِّد بدقّة، ومحلِّلًا نصوصَهما تحليلًا علميًّا محايدًا في ضوء عبارات الكتاب وسُطُور المقتضَب وما عُلِّق عليهما من شروحٍ لاحقة.

ويهدفُ إلى بيان ألّا خلافَ بين الإمامَين في هذه المسألَة، بل إنّ القولين يصبَّان في مجرىً واحدٍ إذا ما رُدّا إلى أصولِهما النَّظريّة أو التطبيقيَّة.

ويكتسبُ هذا البَحثُ أهميَّتَه من عدَّة وجوه: أوَّلها: ارتباطُهُ بأعْلام النَّحو الأوائل، وثانيها: تعلُّقُهُ بجُزئيَّةٍ لطيفةٍ قَلّ من تنبَّه من المتتبِّعين إلى دقَّتها، وثالثُها: حاجَةُ الدَّرس النَّحويّ المُعاصِرِ إلى مزيدٍ من التَّحرير للمسائلِ التي وصِفَتْ بالخلافيَّةِ من دونَ تثبُّتٍ.

ومن هذا المنطَلَقِ، جاءت هذه الدّراسةُ لتميطَ اللِّثامَ عن حقيقةِ هذه المسألةِ داعيةً إلى إبراز ما في التراث من دقَّة وعُمْق حين يُقرأ على وجهِهِ الصَّحيح.

التّرخيمُ لغةً:

التَّرخيم: ظَاهرةٌ عربيَّةٌ بَحتَةٌ تَكادُ تكونُ من خَصَائصِ اللُّغَة العَربيَّة، يُعَدُّ أصْلُهَا اللُّغَويُّ مُشْتَقًّا مِنْ رَخَمَ وأرخَمَ ورخَّم رَخْمًا وترخيمًا ورَخَامَةً، وهُوَ أصْلٌ صَحيحٌ يدلُّ على تخفيفٍ ولِيْنٍ، قالَ الخَليلُ (١٧٥هـ): (أرْخَمتْ النَّعامَةُ والدَّجَاجَةُ على بَيْضِها إذَا حَضَنتْ على بَيْضِها فَهِي مُرْخِم)[١]، وقال ابنُ فَارس (٣٩٥هـ): (الرَّاءُ والخَاءُ والميمُ أصْلٌ يَدلُّ على رِقَّةٍ وإشْفَاقٍ يُقالُ: ألقَى فُلانٌ على فُلانٍ رَحْمتَهُ وذَلكَ إذَا أظْهَر إشْفَاقًا عَليه ورِقَّةً لَهُ)[٢]، وزَادَ الجَوهَرِيُّ (٣٩٣هـ) قائلًا: (والرَّخْمةُ أيضًا قَريبٌ مِنَ الرَّحْمة، يُقالُ: وَقعَتْ عليه رَخْمتُهُ، أيْ: مَحبّتُهُ ولِينُهُ)[٣]، بَلْ وَرد عن أبي زَيْد الأنْصَاريِّ أنّهُما بمعنىً واحدٍ إذْ (إنّ من أَهْلِ اليَمنِ مَنْ يَقولُ رَخَمْتُهُ رَخْمةً بمَعنَى رَحمْتُهُ)[٤].

والكَلامُ الرّخيم: الرّقيقُ الشَّجيُّ المُحَبَّبُ الذي يَلِينُ ويَسْهُلُ، (يُقَالُ: رَخُمَت الجَاريةُ رَخَامَةً، فهِي رَخيمَةُ الصَّوتِ ورَخِيمٌ إذا كَانَتْ سَهْلَةَ المَنْطِقِ)[٥]، قَالَ الأخْطَلُ[٦]: [الكامل]

ومَلاحَـــةٍ فِي مَنْطِـــقٍ مُتَـــرَخِّمٍ مِنْهَـــا وحُسْـــنِ تَقَتُّـــلٍ ودَلالِ

وقالَ ذو الرُّمَّة[٧]: [الطويل]

فَيـا لَـكِ مِـنْ خَـدٍّ أسِـيلٍ ومَنْطِـقٍ رَخِـيمٍ ومِـنْ خُلْـقٍ تَعلّـلَ جَادِبُـه

الترخيمُ اصطلاحًا:

أمَّا في اصْطِلاحِ النّحويّينَ فَهُوَ: حَذْفٌ ونَقْصٌ وتَخْفيفٌ يَقَعُ آخرَ الكَلمَة المُفْرَدَة، قالَ سِيبَويه (١٨٠هـ): (والتَّرخيمُ حَذْفُ أوَاخِرِ الأسْماء المُفْرَدة تَخفيفًا)[٨]، وقالَ ابنُ السّرَّاجِ (٣١٦هـ): (حَذْفُ أوَاخِرِ الأسْمَاءِ المُفْرَدةِ الأعْلَامِ تَحقيقًا)[٩]، وقالَ الزَّجَّاجِيُّ (٣٤٠هـ):

(التَّرخيمُ حَذْفُ أَواخِرِ الأَسْمَاءِ الأَعْلَامِ في النِّدَاءِ خَاصّةً تَخفيفًا)[١٠]، وقالَ الزَّمَخشَريُّ (٥٣٨هـ): (حَذْفُ آخرِ الاسْمِ على سَبيلِ الاعْتِباط)[١١]، وقالَ ابنُ الأثيرِ (٦٠٦هـ): (وَهُوَ حَذْفٌ يَلحَقُ أَواخِرَ بَعضِ الأَسْماءِ المُنَاداةِ تَخفيفًا)[١٢]، وقالَ الرَّضِيُّ (٦٨٦هـ): (حَذْفُ آخرِ الكَلِمَةِ اعْتِباطًا جَوازًا)[١٣]، وقالَ أبو حَيَّان (٧٤٥هـ): (وهُوَ حَذْفُ آخرِ الاسْمِ في النِّدَاءِ)[١٤]، وقال ابنُ هِشَام (٧٦١هـ): (وهُوَ حَذْفُ آخرِه [أيْ المُنَادَى] تَخفيفًا)[١٥]، وقالَ ابنُ عَقيل (٧٦٩هـ): (وفي الاصْطِلاحِ حَذْفُ أَواخِرِ الكَلِمِ في النِّدَاءِ)[١٦]، وقالَ الأَزْهَرِيُّ (٩٠٥هـ): (وهُوَ حَذْفُ بَعضِ الكَلِمَةِ على وَجْهٍ مَخصُوصٍ)[١٧]، وقالَ السُّيوطِيُّ (٩١١هـ): (حَذْفُ آخرِ الاسْمِ باطِّرَادٍ)[١٨].

بيانُ العلاقة بين المعنيَين:

على أنَّ الاسمَ مَأخوذٌ مِنْ قَولِهم: امرأةٌ رَخيمُ الكَلَامِ، ومِنْ ذَلك يُلتَفَتُ إلى العَلاقَةِ بينَ المَعنيين: اللُّغويِّ والاصْطِلَاحيِّ حَيثُ نَقَلَ ابنُ سيدَه (٤٥٨هـ) قولَ الأَصْمَعيِّ (٢١٦هـ): (أَخَذ عنّي الخليلُ مَعنى التَّرخيمِ وذلك أنَّه لَقِيَني فقالَ: ما تُسَمِّي العَربُ السَّهلَ من الكَلامِ؟ فَقلتُ لَه: العَربُ تَقولُ: جَاريةٌ رَخيمةٌ إذا كَانتْ سَهْلَةَ المَنْطِقِ؛ فعَملَ بابَ التّرخيمِ على هَذا)[١٩]، وقالَ ابنُ الشَّجريِّ (٥٤٢هـ): (فَسُمِّيَ هذا الحَذْفُ تَرخيمًا؛ لأنَّه تَخفيفُ اللَّفْظِ وتَسهيلُه)[٢٠]، وقالَ أبو البَقاء (٦١٦هـ): (وبهذا المَعنى سُمِّي التَّرخيمُ والنِّدَاءُ؛ لأنَّكَ تَحذفُ مِنْ آخرِ الاسْمِ، فَينقُصُ الصَّوتُ ويَضعُفُ)[٢١].

تحريرُ محلِّ النزاع:

وللتّرخيم أحكامٌ عامّةٌ يُبنى عليها ضبطُهُ القواعديُّ، منها ما وقَع موقعَ الاجماعِ بينَ أربابِ النّحو كعدم وقوعه في غَيْرِ النّداء إلّا إذا تحقّقت ضَرورةٌ، ووجوب كونه معرفةً امّا بالعلميّة أو بالقَصْد والإقبال، ووجوب كون الاسم المُرَخَّم مبنيًّا، واختلفوا في بعضها الآخَر لتباينِ أنظارِهم كما وقع بين البصريّين والكوفيّين في ترخيم المُضاف ممَّا فصَّلَه أبو البركات الأنباريِّ في الإنصاف، فصارَ البحثُ ميدانًا يتقاطَعُ فيه الاجماعُ والخلاف ليكشفَ عن دقة النظَر النحويّ ومرونة التحليل اللُّغويّ.

وممّا ادُّعيَ فيه الخلافُ مسألةُ أنّ التّرخيمَ جائزٌ مُطلَقًا مِنْ دُونِ قَيْدٍ أو شَرْطٍ سَواءٌ كانَ الفِعْلُ ثُلاثيًّا أَمْ غَيرَ ذلك، عَلَمًا أَمْ غَيرَ عَلَمٍ، نَكِرةً مَقصودةً أَمْ لَا، وذلكَ إذَا كانَ مُتَّصِلًا

بـ(هَاء) التَّأنيث نَحوَ: (يا فَاطِمةُ، يا جَارِيةُ، يا شَاةُ) وغَيرُها.

فإنّ جماعةً من الأعلامِ ادَّعوا أنّ المبرِّد خالفَ قولَ سيبويه هُنَا فقال بعدم الجواز، ولعلّ ذلك بناءً منهم على ظنّ ظنّه المبرِّدُ نفسُهُ سنأتي على نقضِه، معَ إنَّهم لم يذكروا أيَّ دليلٍ على هذا الادّعاء وانّما اخذوا ذلك أخذَ المسلَّمات؛ ورُبَّ مشهورٍ لا أصْلَ له.

أقوَالُ الطّرفَين في المسألَة:

قال سيبَويه: (اعْلَمْ أنَّ كُلَّ اسْمٍ كانَ مَع الهَاء ثَلاثةَ أحْرُف أو أكْثَرَ منْ ذلكَ، كانَ اسمًا خَاصًّا غَالبًا، أو اسْمًا عامًّا لكُلِّ واحدٍ من امَّة، فإنَّ حَذْفَ الهاء منهُ في النِّداء أكثَرُ في كَلام العَرب. فأمَّا ما كانَ اسْمًا غَالبًا فنَحو قولكَ: يا سَلَمَ أقْبِلْ. وأمَّا الاسْمُ العامُّ فنَحو قَول العَجَّاج: جَاريَ لا تَستَنكِري عَذيري، إذا أرَدْتَ يا سَلَمَةُ، ويا جَارِيةُ) [٢٢]

وقال المبرِّدُ: (قَدْ أخْطَأ - أي: سيبويه - في هَذا كُلِّه خَطأ فَاحشًا، وذلك أنّ قولَكَ: جاريَ لا تستنكري عذيري، جاريةُ هنا معرفةٌ، الدليل على ذلك الترخيمُ، ولو كانت نكرةً لزمها في النّداء التنوينُ والنصبُ [٢٣]، فلم يجزْ ترخيمُها لأنّ المضافَ لا يرخَّمُ في النّداء، لأنّه جاء على الأصل، وكذلك النكرةُ، ولو جاز ترخيمُها في النكرة لجاز في غير النداء لأنّه فيهما على الأصْلِ) [٢٤].

بيانُ قول سيبويه:

يُقَسِّمُ سيبويه الاسمَ المختومَ بتاء التّأنيث الذي يكون معها على ثلاثة أحرُفٍ أو أكثر إلى اسمٍ خاصٍّ غالبًا أي: عَلَمٍ على شَخْصٍ مُحَدَّدٍ ك: سَلَمَة، فاطمةَ.

وعامٍّ دالٍّ على جنسٍ أو نوعٍ، مُستشْهِدٍ له ببيتٍ من الرَّجز للعجّاج إذ يقول: جَاريَ لا تَستنكري عذيري، ويقصدَ: يا جاريةَ، لكنَّه حذفَ الهاء في النّداء ترخيمًا.

ثم يوضّحُ سيبويه أنَّ الرَّاجزَ أراد بقولِه النداءَ، فلسانُ حاله -أي: سيبويه- يقولُ: إنَّ ترخيمَ المنادى المربوطِ بالهاء جائزٌ مطلقًا سواءً كانَ علمًا لفردٍ (سَلَمَة) أو اسمًا ينطبقُ على كثيرينَ (جَارِيَة).

بيان اشتباه المبرِّد:

فعلى هذا البيان، صار من الواضح أنَّ أبا العَبَّاسِ المُبرِّد تَوهَّمَ هُنَا فَظَنَّ بقَول سيبويه: (اسْمًا عامًّا) أنَّهُ يُجوِّزُ تَرخيمَ النَّكرةِ المُطْلَقةِ غيرِ المَقصودةِ بحَذْف الهاء فحَسْب، فأَنْكَرَ عليه ذَلكَ مدَّعيًا أنَّ هذهِ الأسماءَ مَعارفُ بالنِّداء، وقَدْ جعلَها سيبويه نَكِرات.

قال الرُّماني: (فهَذا - أي: العجّاج- رخَّمَ ما كان نَكِرةً يُعَرَّفُ بالنِّداء، وتأوَّلَهُ أبو العبّاس على إجازةِ سيبويه تَرْخيمَ النَّكِرة، وخالَفَهُ في ذلك، فقالَ: لا يجوزُ تَرخيمُ النَّكِرَة)[٢٥].

مناقشةُ قول المُبرِّد:

والعَجيبُ من المبرِّد أنَّه حَمَّل الظنَّ منزلةَ اليقينِ فبَنى عَلَيه، وهو غَيرُ مُلتَفتٍ إلى أنَّ سيبويه لا يُرَخِّمُ من النَّكِرات إلَّا المقصُودَةَ، بَلْ إلَّا ما كَانَ في آخرِها الهَاءُ، فإنَّها بنظرِه قد أصبحَتْ معرفةً بدُخولِ ياءِ النِّدَاءِ عَلَيْهَا، اذ الأصْلُ في النِّداء أنْ يكونَ للمَعارف، ولَيس من العَقْلِ أنْ تُنَادِيَ مَجهولًا لا تَعْرِفُهُ، قال الرمانيُّ: (ولَيْسَ في هذا خلافٌ عندي؛ وإنَّما هو سُوءُ تأويلٍ؛ لأنّ سيبويه إنّما أرادَ النَّكرةَ التي تَتَعرَّفُ بالنّداء، ويوضِّحُ ذلك إطلاقُ سيبويه في الباب الذي تقدَّمَ أنَّهُ لا يُجوِّزُ ترخيمَ ما فيه التَنوينُ، والنَّكرةُ التي لم تتعرَّفْ بالنِّداء تُنوَّنُ، فلا تَرخيمَ فيها) [٢٦].

فالرُّمانيُّ - كما في نصِّه آنفِ الذِّكر- ينتصفُ لسيبويه من المبرِّد بقَوْلِ المُبرِّد نفسه كما نقَلَ عنه أبو عليٍّ الفارسيِّ حيثُ قالَ: (المازنيُّ وأبو العبّاس لا يُجيزانِ ترخيم شاةٍ وثُبَةٍ ونحوهما إذا كانا نكرتين، كما لا يُجيزانِ ترخيمَ (رَجُلٍ) ونحوه وهو نكرةٌ، إنما يُجيزانِ ترخيمَهما إذا أريدَ بهما المعرفةَ كقولك (يَا ثُبَةُ) ويُرَخّمانه على أنه معرفةٌ) [٢٧]، وقال ابنُ الاثير(٦٠٦هـ): (المبرِّدُ لا يُجيزُ تَرخيمَ النَّكِرةِ العامّة، نحوَ: شَجرةٍ ونَخْلَة، وانَّما يُرَخِّمُ منْها ما كانَ مَقصُودًا). [٢٨]

كما انتَصَفَ أحمَدُ بن مُحَمَّد بن وَلَّاد (٣٣٢ هـ) لسيبويه بقوله: (أمّا تَسميتُهُ -يعني سيبويه- هَذا نَكِرةً فصَوابٌ وليس بخَطأ على ما ذُكِرَ، لأنَّهُ إنَّما يَصيرُ مَعرفةً في حال ندائها إيّاهُ واختِصَاصه بذلك، وإلا فَهُو نَكِرةٌ قبلَ النِّداء... وأمَّا قولُهُ -يعني المُبَرِّدَ-: إنَّ يا شا

ارجُني على معنَى يا أيَّتُها الشَّاةُ فَسيبويه ذَكرَ ذلك وعَنهُ أخَذَ هذا التَّفسيرَ فإنْ سَمَّيناها نَكرةً فإنَّما أردْنا أنَّها نَكرةٌ قَبلَ أنْ تُنادَى، فإذَا نُوديَتْ حَدثَ لها التَّعريفُ بالنِّداءِ)[٢٩].

وليس عجيبًا قَولُ الخَطيبِ التَّبريزيِّ (٥٠٢هـ): (إنَّ أبا العبّاسِ لا يُجوِّزُ أن تُرخَّمَ نَكرةٌ البتَّة، وأنْكَرَ على سيبويه ما قالَ من أنَّ النَّكرةَ تُرخَّمُ إذا كانَتْ فيها الهاءُ)[٣٠] وقد بيَّنا ما في إنْكَارِ المُبرِّد من اشْتباه، فما كانَ على الخَطيبِ إلَّا مُجاراتُه غيرَ مُدركٍ سُوءَ فَهمِه وظَنِّه بسيبويه أنَّهُ يُجوِّزُ تَرخيمَ النَّكرةِ المُطْلَقةِ غيرِ المَقصودةِ.

فيُعلِّق مُحمَّد عَبْدُ الخالقِ عُضيمَة (محقِّقُ المقتَضَب) على قَولِ الخَطيبِ التَّبريزيِّ الآنفِ الذِّكْرِ بقَولِه: (وهَذا كَلامٌ لا يتّفقُ مع ما قالَهُ المُبرِّد هنا)[٣١] فكأنَّه فَهِمَ ما فَهِمَهُ ابنُ الاثيرِ قبلَهُ وما فَهمناهُ نحنُ من ظَاهرِ كلامِه، فتأمَّل.

ويردُ سؤالٌ هنا مفادُهُ: هَلْ يُجوِّزُ أبو العبَّاسِ بالفعلِ تَرخيمَ النَّكرةِ المقصُودةِ وفَاقًا لسيبويه، أمْ يمنَعُ ذلكَ خلافًا لَهُ، وأنَّ أبا عليٍّ وابنَ الاثيرِ اشتبهَا بنَقْلِهما فانْفَرَدَا؟

والحقُّ أنّه لمّا لم يَصلْنَا من كُتُبِ المُبرِّد النَّحويَّة إلَّا كتابَه المقتضَب، أصبَحْنَا في البَحث عن آرائه ومتبنَّياته عالةً على مَنْ أخَذَ منهُ، أو سَمعَ عَنهُ، أو نُقلَ اليه فأثْبَتَهُ، فلَوْ بحثْنا في المُقتضَب عَنْ جوابٍ لسُؤَالنا لعَثَرْنَا على مَوردَين يَحكيانِ المطلوبَ:

١. المورد الأول: يقولُ أبو العبَّاسِ: (وأمَّا قولُهم: يا صاحِ اقبلْ، فإنَّما رخّموه لكثرتِه في الكَلام؛ كما رخّموا ما فيه هاءُ التّأنيث اذ قالوا: يا نَخْلُ ما أحسنك، يريدُ يا نخلةُ، فرخَّمَ، قال الشَّاعرُ: صَاحِ هَلْ ابصَرتَ بالخَبَتَين من أسماءَ نَارا، يُريدُ: يا صَاحبُ، فأسْقَطَ النِّداءَ ورَخَّمَ النَّكرةَ)[٣٢].

٢. المورد الثّاني: قولُهُ: (والتَّرخيمُ دَاخلٌ على المعارف؛ لأنّها مُثبتةٌ مَقصُودٌ إليها مبيّنةٌ من غيرِها، والنَّكراتُ شَائعةٌ غيرُ معلومٍ واحدُهَا)[٣٣].

وكما ترى -وأنتَ اللَّبيبُ- أنَّ ما ذُكرَ في المورد الأول لا يَبينُ منه موقفٌ فَضْلًا عن رأي جَليٍّ متبنًى يُخالفُ ما طرحَهُ سيبويه من جوازِ تَرخيمِ النَّكرةِ المَقصُودةِ؛ فإنَّما المبرِّدُ ناقلٌ وحَاكٍ لا مُتبنٍّ ومخالفٌ، بَلْ يُستَشْفى من قوله: (كما رخمُّوا ما فيه هاءُ التّأنيث إذ قالوا: يا نَخلُ) جريانُ العلَّة السَّابقة على المقصودِ من النَّكرات؛ لكَثرتها في الكَلامِ.

وحيثُ إنَّ النَّكرةَ المقصُودَةَ بالنِّداء مَعْرِفَةٌ بسبَبِ القَصْد في ندائها وهيَ قَبْلَ النِّداء نَكِرةٌ، كما تقدّم ذكرُه، قالَ سَعيدُ الأفغانيُّ (١٤١٧هـ): (إذا قَصَدْتَ من النَّكرةِ مُعيَّنًا نَادَيتَهُ بها، أصبحَ مَعرفةً بهذَا النِّداء)[٣٤]، وقال الجارمُ (١٣٦٩هـ): (المُعَرَّفُ بالنِّداء مُنادىً قُصِدَ تَعيينُهُ فاكْتَسَبَ التَّعريفَ بهذا القَصْد)[٣٥] وهُوَ ظَاهِرُ كَلامِ ابنِ هِشام في تَرخيمِ ما فيه تَاءُ التَّأنيث أنَّهُ (لا يُشْتَرطُ فيه عَلميَّةٌ)[٣٦] على ما شَرحَه الازْهَريُّ حينَ قالَ: (بَلْ مُطْلَقُ التَّعريفِ فيه كَافٍ ولَوْ بالقَصْد)[٣٧].

فيتبيَّن مُوافَقَةُ المُبرِّد لقَولِ سيبويه وهو نفسُ تصريحِه في مَورِدِه الثَّاني الأوضَحِ مُرادًا من الأول، ولا خِلافَ في هذِهِ المَسألةِ بينَهُما.

ناقلو الخِلاف:

غيرَ أنَّ جَبْهَةً أخْرَى من الأعْلامِ رَوَوا الخِلافَ بينَهُما، لعلَّ في مقدِّمَتهم ابنُ هِشَام الانصاريِّ (٧٦١هـ) الذي يقولُ: (ثُمّ إنْ كانَ بالتَّاء جَازَ، وإنْ لَم يَكُنْ زَائدًا على ثَلاثَةٍ كـ (يا طَلحُ) ولا عَلمًا خِلَافًا للمُبرِّد) [٣٨] فتتوالى من بعدِهِ النُّقولُ على هذا، فيَقولُ ابنُ عَقيلٍ (٧٦٩هـ): (وعَنْ المُبرِّد اشتِراطُ العَلميَّة فيما فيه الهاءُ، فمنَعَ ترخيمَ النَّكرةِ المقصودةِ ومَذْهَبُ سيبويه والجمهورِ الجَوازُ)[٣٩]، ويَقُولُ أبو حيَّان (٧٤٥هـ): (وإنْ كانَ نَكرةً مَقصُودةً ففي تَرخيمِها خلافٌ: ذَهبَ س والجُمهورُ إلى الجَواز، وذَهبَ المُبرِّدُ إلى أنَّهُ لا يجوزُ تَرخيمُهَا، والصَّحيحُ ما ذَهبَ اليه س والجُمهُورُ)[٤٠]، وكذا قولُهُ: (وذَهبَ المُبرِّدُ إلى أنَّهُ لا يَجوزُ تَرخيمُهَا)[٤١]، ويَقُولُ الازْهَريُّ (٩٠٥هـ): (ومَنعَ المُبرِّدُ تَرخيمَ ما فيه التَّاءُ منَ النَّكرات المقصُودَة، ويَرُدُّهُ السَّماعُ)[٤٢]، ويقولُ السُّيوطيُّ (٩١١هـ): (وإنْ كَانَتْ نَكرةً مَقصُودَةً ففيه خلافٌ: ذَهبَ المُبرِّدُ إلى أنَّهُ لا يَجوزُ تَرخيمُهَا وردَّهُ الجمْهُورُ)[٤٣]، ويقُولُ الاشْمُونيُّ (٩٢٩هـ): (شَرطَ المُبرِّدُ في تَرخيمِ المُؤَنَّث بالهَاء العَلَميَّةَ فَمنَعَ تَرخيمَ النَّكرةِ المقصُودَة والصَّحيحُ جَوازُهُ)[٤٤]، ويقولُ الالوسيُّ (١٢٧٠هـ): (ومَنعَ المُبرِّدُ تَرخيمَ ما فيه التَّاءُ منَ النَّكرات المقصُودَة، ويَرُدُّهُ السَّماعُ)[٤٥]، أمّا الشِّنقيطيُّ (١٣٣١هـ) فيَقُولُ: (فإنَّ المُبرِّدَ يَمنَعُ تَرخيمَ النَّكرةِ مُطْلَقًا وسيبويه يُجيزُهُ اذا كانَ في آخرِهَا هَاءٌ)[٤٦].

فإنّا نقرِّرُ أنّ الحَذوَ الّذي جاءَ في هذه المسألة حَذْوُ اتّباعٍ من دُونِ تحقيقٍ أو وَقْعٍ من دُونِ تَدقيقٍ، فإنّ من المتعيَّن على هؤلاءِ الأعلام ممارسةُ أعلى درجات الدقّة عند النّقل، ولا سيّما عند الرُّجوعِ إلى المؤلّفات الأصول، فإنّ ذلك يُعَدُّ صونًا للتُّراث المعرفيّ وحفظًا للأمانة العلميّة، فإذا ما شابَ النقلَ خللٌ في الدقّة أو إخلالٌ في السِّياق فإنّ نتائجَ البحث تفْقِدُ مصداقيَّتها العلميَّة وتُعرِّض أطروحاتِ الباحث للطَّعنِ المنهجيِّ ممّا قد يفضي أو أفضى إلى اسقاطات تأويليّة غيرِ صحيحةٍ كما في موردنا هذا.

فضلًا عن أنّ للسَّابقينَ من الأعلام حَقًّا يتمثَّل في الإنصاف لهم، وحُسنِ النَّقل عنهم، وصيانة أقوالهم من التحريف، وأنّ أقلَّ الوفاء به أنْ يُنْقَلَ عَنهُم نَقْلَ الجَازِمِ القَاطعِ المُتَيَقِّنِ، لا الظانِّ المُتَزيِّد.

ومن منطلقِ احمل أخاك، فإنّي احْتَملُ أنْ يكونَ صاحبُ الاشتباه الفعليّ ابنُ هشام؛ بأنْ يكونَ قَدْ فَهِمَ مَقصُودَ المُبرِّد اشتباهًا، أو سَقطَتْ من نُسختِه ما يَرفَعُ الخلافَ سَهوًا فادّعى ذلك وتَبِعَهُ على اشتباهِه الاخرون؛ لثقَتِهم بما نَقل، يُؤكِّدُ ذلكَ أنَّ الزّمخشَريّ (٥٣٨هـ) وابنَ يعيش (٦٤٣هـ) وابن عُصْفُور (٦٦٩هـ) وهم المتوفُّونَ قبلَ ابنِ هشام بما يُناهزُ مئةَ سنةٍ واكثر لم يَذكُروا هذا الخلافَ مع تعرُّضِهم لنَفْسِ المسْألة، قال الزمخشريُّ: (إلَّا ما كانَ في آخره تاءُ تأنيث، فإنَّ العَلميَّةَ، والزِّيادةَ على الثَّلاثَة فيه غيرُ مشروطَتين)[٤٧] وقال ابنُ عُصفُور: (فإمّا أنْ يكونَ نكرةً مُقبلًا عليها، أو غيرَ ذلك، فإنْ كان نكرةً مُقبلًا عليها جازَ ترخيمُهُ إنْ كانَتْ فيه تاءُ التّأنيث)[٤٨].

فدلَّ ذلكَ على اشتباهٍ واقعٍ من ابنِ هِشَامٍ وجَريانِ الاخَرينَ عليه من دُونِ تَحقيقٍ أو تَثبُّتٍ.

زيادةً على ذلكَ فإنَّ ناقلي الخلاف ابناءُ بيئة واحدة مَولدًا ودرسًا ومذهَبًا معَ مُلاحَظة الفَارق الزّمنيِّ بينَهُم، فابنُ عَقيلٍ والازْهَريُّ والسّيوطيُّ والأشْمُونيُّ كُلُّهُمْ مصريّونَ، وأمّا أبو حيّانَ فإنّه وإن كان أندلسيَّ المولد الّا أنّه مصريُّ الدَّرس والانتماء، ويُعدُّ الالوسيُّ والشّنْقيطيُّ من المتأخّرينَ الذينَ شَرِبُوا منْ كأسِهم، وجَرَوا على مِنْوالِهم، فلا يُحتَجُّ بِقولِهم ولا يُؤخَذُ بنَقلِهم.

نظرٌ في عدَم النّظرِ:

فإنْ قلتَ: لَعلَّ ابنَ هِشامٍ ومَنْ تابعه لم يَطَّلعوا على مقتضَبِ المبرِّدِ بدليل ما أوردَه أبو البركات الأنباريّ في كتابه مترجمًا المبرِّدَ إذ قال: (وصنّف كتباً كثيرةً، ومن أكبرها كتابُ المقتضب؛ وهو نفيسٌ؛ إلا أنّه قلَّما يُشتغَلُ به أو ينتفعُ به؛ قال أبو علي :نظرتُ في كتاب المقتضَب فما انتفعْتُ منه بشيءٍ إلا بمسألةٍ واحدة؛ وهي وقوعُ إذا جوابًا للشَّرطِ في قولِه تعالى: وإن تُصبْهُم سيئةٌ بما قدَّمَتْ أيديهم إذا هُم يقنطونَ).

ثم قال: (وكان السرُّ في عدم الانتفاعِ به، أنّ أبا العبّاس لما صنَّف هذا الكتابَ، أخذَه عنهُ ابنُ الراونديّ المشهورِ بالزَّندقة وفساد الاعتقاد، وأخذَه النَّاسُ من يد ابن الرَّاوندي وكتبوه منه؛ فكأنَّه عادَ عليه شؤمُهُ فلا يكادُ يُنتفعُ به). (٤٩)

قلتُ: لا يلزمُ من عدمِ الانتفاعِ بشيءٍ منه عدمُ الاطلاعِ عليه، ومفاتشةُ مسائلِه، وتحليلُ متبنَّياتِه، مع الالتفاتِ إلى أنَّه موصُوفٌ بالنَّفاسَة، فإنَّ أبا عليٍّ حين لم ينتفعْ منه بشيءٍ كانَ ذلك راجعٌ لشأنٍ خاصٍّ به رحمه اللهُ، مع ملاحظَةِ قوله: (نظرتُ) والنَّظرُ يستوجبُ الدقَّة في المطالَعة، فكأنَّه لم يرَ فيه ما هو جديدٌ بالنِّسبة اليه فأعرضَ عَنْهُ، وهذه مسألةٌ تحصَلُ لغالبِ المُطَّلعين، وإلَّا فمن البدهيِّ أنَّ عدمَ انتفاعِ أبي عليٍّ منه لا يستَلزِمُ عدمَ انتفاعِ غيرِه فتأمَّل.

ثم إنَّ روايةَ ابن الراونديّ الكتابَ عن المبرِّد على فرضِ صحَّتها، هل تستوجبُ طرحَه مع أنَّه ليس كتابًا كلاميًّا يقرِّرُ مسائلَ عقَديّة؟ وهل كلُّ كتابٍ يرويه لنا ذو عَقيدةٍ فاسدةٍ تُوجبُ علينا مجردُ روايتِه طرحَهُ ونبذَه؟ فيتبيَّنُ ضَعفُ مثلِ هذا وغيره.

هوامش البحث

(١) العَينُ: ٤/٢٦٠.

(٢) مَقاييسُ اللُّغَة: ٢/٥٠٠.

(٣) الصِّحَاحُ: ٥/١٩٢٩-١٩٣٠.

(٤) لِسَانُ العَرب: ١٢/٢٣٤.

(٥) المَصْدَرُ السَّابِقُ.

(٦) دِيوَانُهُ: ٢٧٤.

(٧) دِيوَانُهُ: ٨٣٤.

(٨) الكِتَابُ: ٢/٢٣٩.

(٩) الأُصُولُ في النَّحوِ: ١/٣٥٩.

(١٠) الجُملُ في النَّحوِ: ١٦٨.

(١١) المُفَصَّلُ: ٤٧.

(١٢) البَديعُ في عِلْمِ العربيَّة: ١/٤١٣.

(١٣) شَرْحُ الرَّضِيِّ على الكَافِيَةِ: ١/٣٩٣.

(١٤) ارْتِشافُ الضَّرَب: ٥/٢٢٢٧.

(١٥) شَرحُ قَطْرِ النَّدَى: ٢١٣.

(١٦) شَرْحُ ابنِ عَقيل: ٢/٢٢٥.

(١٧) شَرحُ التَّصريح: ٢/٢٥١.

(١٨) هَمْعُ الهَوامع: ٢/٥٧.

(١٩) المُحْكَمُ والمُحيطُ الأعْظَمُ: ٥/١٨٩

(٢٠) أَمَالي ابنِ الشَّجَريِّ: ٢/٣٠٠.

(٢١) اللُّبَابُ: ١/٣٤٥.

(٢٢) الكِتَابُ: ٢/٢٤١، دِيوَانُ العَجَّاج: ٢٢٧.

(٢٣) في الأصل المطبوع: (لزمها في النداء والتنوين والنّصب) والصحيحُ ما اثبتناهُ بدلالة السياق.

(٢٤) الانْتِصَارُ لسِيبَويهِ على المُبرِّد: ١٥١.

(٢٥) شرح كتاب سيبويه للرماني: ٢٥٧

(٢٦) شرح كتاب سيبويه للرماني: ٢٥٧

(٢٧) التعليقة على كتاب سيبويه: ٣٨٤/١.

(٢٨) البَديعُ: ٤١٩/١.

(٢٩) الانْتِصَارُ لسِيبَويهِ على المُبرِّد: ١٥٢.

(٣٠) شَرحُ القَصائدِ العَشْرِ: ١٢١.

(٣١) المُقْتَضَب: هَامش ٢٤٤/٤.

(٣٢) المُقْتَضَب: ٢٤٣/٤-٢٤٤.

(٣٣) المُقْتَضَب: ٢٦٤/٤.

(٣٤) المُوجَزُ في قَواعدِ اللُّغَةِ العَربيَّة: ١٢٢.

(٣٥) النَّحوُ الوَاضِحُ: ٣٥١/٢.

(٣٦) أوضَحُ المسَالكِ: ١٠٧/٣.

(٣٧) شَرْحُ التَّصريح: ٢٦٣/٢.

(٣٨) الجامعُ الصَّغيرُ في النَّحوِ: ١٠١.

(٣٩) المُسَاعِدُ: ٥٤٧/٢.

(٤٠) التّذييلُ والتّكميلُ: ١٨/١٤.

(٤١) ارْتشافُ الضَّرَب: ٢٢٢٩/٥.

(٤٢) شَرْحُ التَّصريح: ٢٥٤/٢.

(٤٣) هَمْعُ الهَوامع: ٦٠/٢.

(٤٤) شَرْحُ الاشْمُونيِّ: ٦٥/٣.

(٤٥) حَاشيةُ شَرْحِ القَطْر:٣٨٠.

(٤٦) شَرحُ المُعلَّقاتِ العَشْرِ: ٦٧.

(٤٧) المُفَصَّل: ٤٧.

(٤٨) المُقَرِّبُ: ١٨٦/١.

(٤٩) نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء: ١٧٢.

قائمة المَصَادرُ والمَرَاجعُ

- **المَصَادرُ:**

١. الأصول في النحو المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسّسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢. أمالي ابن الشجري، المؤلف: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١م.

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٤. الانتصار لسيبويه على المبرد، المؤلف: أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (المتوفى: ٣٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.

٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المركز العربي للثقافة والعلوم - بيروت، دار الندوة الجديدة - بيروت، الطبعة: السادسة ١٩٦٦م.

٦. البديع في علم العربية، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

٧. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، المؤلف: أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.

٨. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م

٩. التعليقة على كتاب سيبويه، المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب)، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٠. تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

١١. الجامع الصغير في النحو، تأليف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور احمد محمود الهرميل، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٢. الجمل في النحو، المؤلف: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (المتوفى: ٣٤٠هـ)، حققه وقدم له: الدكتور على توفيق الحمد، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٣. حاشية شرح القطر في علم النحو، تأليف: العلامة الامام الالوسي مع تكملة ولد المؤلف، مراجعة وتدقيق: فؤاد ناصر، الناشر: مكتبة نور الصباح - تركيا، الطبعة: الأولى ٢٠١٠م.

١٤. ديوان الأخطل، شرحه وصنف قوافيه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٥. ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة العدوي (المتوفى سنة ١١٧هـ)، شرح الامام أبي نصر احمد بن حاتم الباهلي صاحب الاصمعي، رواية الامام أبي العباس ثعلب، حققه وقدم له وعلق عليه: الدكتور عبد القدوس أبو صالح، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١٦. ديوان العجّاج (المتوفى سنة ٨٣ هـ)، رواية عبد الملك بن قُريب الأصمعيّ وشرحه، تحقيق: الدكتور عزة حسن، الناشر: دار الشّرق العربي - بيروت، الطبعة: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٧. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المؤلف: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: مطبعة السعادة - القاهرة، الطبعة: الثانية عشرة ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م.

١٨. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٩. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري (المتوفى: ٩٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٠. شرح جمل الزجاجي، المؤلف: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الاشبيلي (المتوفى: ٦٦٩هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، اشراف: الدكتور اميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

٢١. شرح الرضي على الكافية، المؤلف: رضي الدين الاستراباذي (المتوفى: ٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، الناشر: مؤسسة الصادق - طهران، سنة الطبع: ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م.

٢٢. شرح القصائد العشر، تأليف: أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن محمد بن موسى الشيباني المعروف بالخطيب التبريزي (المتوفى: ٥٠٢هـ)، حقق اصوله وضبط غرائبه وعلق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: مكتبة محمد علي صبيح وأولاده - مصر.

٢٣. شرح قطر الندى وبلّ الصّدى، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: مطبعة السعادة بمصر، الطبعة: الحادية عشرة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

٢٤. شرح كتاب سيبويه (جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) حُقِّق كرسالة دكتوراه)، المؤلف: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٢٩٦ - ٣٨٤ هـ) أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية عام: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٢٥. شرح المفصل، تأليف: موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور اميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م.

٢٦. الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٢٧. العَين، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

٢٨. الكَافية في علم النحو، المؤلف: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: ٦٤٦ هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة: الأولى ٢٠١٠ م

٢٩. الكِتاب، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: دار الجيل - بيروت، الطبعة: الاولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

٣٠. اللباب في علل البناء والإعراب، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: غازي مختار طليمات، الناشر: دار الفكر المعاصر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م (ط/١ ١٩٩٥م).

٣١. لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

٣٢. المحكم والمحيط الأعظم، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

٣٣. المساعد على تسهيل الفوائد، تأليف: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ)، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة الملك عبد العزيز - مركز البحث العلمي واحياء التراث الإسلامي، المطبعة: دار الفكر- دمشق ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٣٤. المُفصَّل في علم العربيّة، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (المتوفى: ٥٣٨هـ) الناشر: دار الجيل - بيروت، الطبعة: الثانية.

٣٥. مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣٦. المقتضب، المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عُضَيمة، الناشر: وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة احياء التراث الإسلامي - القاهرة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٣٧. المقرب، المؤلف: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الاشبيلي (المتوفى: ٦٦٩هـ)، تحقيق: احمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، الطبعة: الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٣٨. نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة: الثالثة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

٣٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: احمد شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الاولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- **المَرَاجعُ:**

٤٠. شرح المعلّقات العشر واخبار شعرائها، اعتنى بجمعه وتصحيحه: الأستاذ احمد بن الأمين الشنقيطي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٤١. الموجز في قواعد اللغة العربية، المؤلف: سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (المتوفى: ١٤١٧هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت - لبنان، الطبعة: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٤٢. النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، المؤلف: على الجارم ومصطفى أمين، الناشر: الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع.